تقرير مجلس الإدارة

حضرات المساهمين الكرام،

يسعدني أن أقدم لكم، بالنيابة عن مجلس إدارة شركة مدينة مسقط للتحلية ("**الشركة**")، تقرير مجلس الإدارة السنوي للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م.

تأسست الشركة في ١٩ يناير ٢٠١٣م كشركة مساهمة مقفلة. وفي عام ٢٠١٧م، طرحت الشركة بنجاح أسهمها لاكتتاب عام أولي وذلك وفقًا لالتزاماتها بموجب اتفاقية مؤسس المشروع وأدرجت أسهمها بعد ذلك في سوق مسقط للأوراق المالية ("**سوق مسقط للأوراق المالية**") في ٢ يناير ٢٠١٨م.

لمحات عن التشغيل

تمتلك الشركة وتُشغِّل محطة الغبرة المستقلة لتحلية المياه ("**المحطة**") التي تبلغ سعتها ٤٢ مليون جالون إمبريالي يوميًا (١٩١,٠٠٠ متر٣/يوميًا). تقع المحطة في الغُبرة الشمالية بمحافظة مسقط في سلطنة عُمان، وقد أُنشئت المحطة بنظام البناء والتملك والتشغيل، وبدأ تشغيلها التجاري في ١٩ فبراير ٢٠١٦م ("**تاريخ التشغيل التجاري**").

تحقق الشركة إيراداتها الحالية عن طريق بيع المياه المحلاة وفقًا لاتفاقية شراء المياه المبرَّمة مع الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه. وتم التعاقد على توريد مياه الشرب التي تنتجها المحطة بالكامل إلى الشركة العُمانية لشراء الطاقة والمياه. ويتم إمداد المحطة بالكهرباء التي تُعدّ مصدر الطاقة الرئيسي، عن طريق شركة مسقط لتوزيع الكهرباء وفقًا لاتفاقية الإمداد بالكهرباء المبرَّمة بين **شركة مسقط لتوزيع الكهرباء** والشركة. وتم التعاقد على تشغيل المحطة وصيانتها مع شركة مدينة مسقط للتحلية والإدارة والصيانة ش.م.م ("**شركة مدينة مسقط للتحلية والإدارة والصيانة**" أو "**المُشغِّل**") من خلال عقد تشغيل وصيانة مدته ٢٠ عامًا (**عقد التشغيل والصيانة**).

وعلى مدار سنة ٢٠١٨م، كان إنتاج الشركة من مياه الشرب قويًا حيث بلغ ٥٩,٩٢٩,٨٦٤ متر مكعب وكان متوسط جاهزية المحطة ٩٦% (شاملاً الصيانة المخطط لها) مقارنةً بعام ٢٠١٧م الذي بلغ فيه إجمالي إنتاج المياه ٥٧,١٦٢,٦٥٥ متر مكعب وكان متوسط جاهزية المحطة ٩٢%.

النتائج المالية

في عام ٢٠١٨م، ارتفعت إيرادات التشغيل بنسبة ٣% لتصل إلى ١٦,١ مليون ريال عُماني نتيجة التحسن في الأداء التشغيلي مقارنةً بإيرادات تشغيل بلغت ١٥,٦ مليون ريال عُماني في عام ٢٠١٧م. أما في عام ٢٠١٨م، زادت تكاليف التشغيل لتصل إلى ٩,٨ مليون ريال عُماني مقارنةً بـ ٩,٤ مليون ريال عُماني في عام ٢٠١٧م.

وبالتالي بلغ صافي ربح الشركة قبل الضريبة ٢,١ مليون ريال عُماني أي بزيادة نسبتها ٢٤% عن عام ٢٠١٧م الذي بلغ فيه الربح قبل الضريبة ١,٧ مليون ريال عُماني.

وبناءً على موافقة المساهمين، قرر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ٨ فبراير ٢٠١٨م توزيع أرباح نقدية بقيمة ٢,٩٢٦٨ بيسة للسهم الواحد على المساهمين المقيدين في سجل الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١٨م.

ثم فوّض المساهمون مجلس الإدارة في الجمعية العمومية السنوية المنعقدة في ٢٧ مارس ٢٠١٨م بتحديد توزيعات الأرباح النقدية وتوزيعها على المساهمين في نوفمبر/ديسمبر ٢٠١٨م من أصل الأرباح المحتجزة وفق القوائم المالية المدققة عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨ شريطة ألا يزيد المبلغ الإجمالي عن نسبة ٦,٤% من رأس مال الشركة المدفوع (أي ٦,٤ بيسة للسهم الواحد).

وقرر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في ١٣ نوفمبر ٢٠١٨م توزيع أرباح نقدية بقيمة ٦,٣٩٦٦بيسة للسهم الواحد من أصل الأرباح المحتجزة وفق القوائم المالية المدققة عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨م على المساهمين المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨م.

الصحة والسلامة والبيئة

ما زال التأكد من تحقيق مستويات عالية من الأداء في مجال الصحة والسلامة والبيئة في أعلى سلم الأولويات لدى الشركة والمُشغِّل التابع لها. والدليل على ذلك عدم وقوع أية حوادث مُضيِّعة للوقت أو حوادث بيئية خلال عام ٢٠١٨م. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، كانت الشركة قد حققت ١٠٣٧ يوم عمل دون حوادث مُضيِّعة للوقت منذ تاريخ التشغيل التجاري. وفي أبريل عام ٢٠١٧م، حصل المُشغِّل على شهادة الأيزو ١٤٠٠١: ٢٠٠٤ لنظام الإدارة البيئية، وشهادة أوساس ١٨٠٠١:٢٠٠٧ لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية. وفي سبتمبر ٢٠١٨م، نجح المُشغِّل في الانتقال من شهادة الأيزو ١٤٠٠١: ٢٠٠٤ إلى شهادة الأيزو ١٤٠٠١: ٢٠١٥.

حوكمة الشركة

يؤمن مجلس إدارة الشركة وإدارتها بأهمية نظام الرقابة الداخلية. وتضع الشركة نظامًا شاملاً لعمليات الرقابة الداخلية. وقد أجرت الشركة مراجعةً شاملةً لسياساتها وإجراءاتها الداخلية الرئيسية لضمان الالتزام. كما عيّنت الشركة مدقق حسابات داخلي متفرغ وتعاونت مع شركة تدقيق خارجي لمدة سنة واحدة بهدف تقديم الدعم للمدقق الداخلي للشركة. ووضعت الشركة خطة تدقيق داخلي لعام ٢٠١٨م واعتمدتها لجنة التدقيق حيث نُفّذت هذه الخطة بالكامل خلال العام.

ولم تُحدد أي نتائج مهمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م. وتلتزم الإدارة التزامًا تامًا بتنفيذ التوصيات المتفق عليها الناتجة عن نتائج المدقق الداخلي.

كما عيّنت الشركة استشاريًا لتقييم أداء مجلس الإدارة وفق لميثاق الهيئة العامة لسوق المال لحوكمة الشركات. ويرجى الرجوع إلى تقرير حوكمة الشركات الخاص بالشركة للحصول على مزيد من المعلومات حول هيكل حوكمة الشركات في الشركة.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

تعكس مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركة مدى التزامها بالحفاظ على مكانة المجتمع العُماني المحلي في صدارة عملنا. وعليه، سعت أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة خلال عام ٢٠١٨م إلى بناء وتعزيز وصولنا إلى قطاعات رئيسية في المجتمع العُماني والذي يمثله بشكل خاص قطاع التعليم عمومًا.

وخلال هذا العام، أطلقت شركة مدينة مسقط للتحلية برنامج التعليم الابتدائي وبرنامج المتدربين الفنيين. واستهدف برنامج التعليم الابتدائي المدارس العُمانية العاملة في محيط مجمع تحلية المياه التابع لنا في الغُبرة والذي أُتيحت من خلاله الفرصة لثمانين (٨٠) طالباً عُمانيًا ومعلميهم لزيارة المجمع، واطلاعهم على عملية إنتاج مياه الشرب باستخدام تقنية التناضح العكسي. وفي الوقت نفسه، كان برنامج المتدربين الفنيين من أجل الطلاب العُمانيين الذين شارفوا على إتمام الدبلوم الفني أو برنامج الدرجة الجامعية. وفي إطار هذا البرنامج، خضع ١٧ طالبًا من مختلف المعاهد الفنية، والكليات، والجامعات على فترة تدريب مع فريق التشغيل والصيانة بشركتنا خلال هذا العام.

التوظيف

بلغت مستويات التعمين لكلٍ من الشركة ومُشغِّلها ٧٢% بنهاية عام ٢٠١٨م وهي النسبة التي تعد من بين أعلى مستويات التعمين في قطاع الطاقة والمياه.

النظرة المستقبلية

ستواصل الشركة جهودها لتوريد المياه بشكل موثوق للوفاء بالمعايير المطلوبة لجودة مياه الشرب بينما تلتزم في الوقت نفسه بالمحافظة على المعايير العالية للصحة والسلامة والبيئة.

خاتمة

نيابةً عن مجلس الإدارة، أود أن أشكر جميع المساهمين بشركتنا على ثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل. وأود أن أعرِّب عن خالص تقديري وامتناني للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، وهيئة تنظيم الكهرباء، والهيئة العامة لسوق المال، والكيانات الحكومية وغير الحكومية الأخرى لما قدموه من تشجيع وتوجيه ودعم. كما أود أن أتقدم بالشكر الخاص إلى جميع موظفي الشركة والمشغّل لما قدموه من تفانٍ والتزام ثابت في العمل. وبفضل إسهاماتهم، تمكَّنت الشركة من تحقيق أهدافها ومقاصدها.

وختامًا، أود أن أتوجه بالنيابة عن مجلس الإدارة إلى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد -حفظه الله ورعاه- وحكومته بالشكر والتقدير العميق على دعمهم وتشجيعهم المتواصل للقطاع الخاص من خلال توفير بيئة تسمح لنا بالمشاركة بفعالية في تنمية اقتصاد السلطنة والإسهام في بناء أُمة قوية.

أحمد فؤاد كنالي

رئيس مجلس الإدارة